أخبار تركستان الشرقية

بومبيو: الصين ترتكب «جرائم ضد الإنسانية» في تركستان الشرقية

وزير الخارجية الأمريكي دعا إلى محاسبة الصين والحزب الشيوعي فيها على أعمالها «المهينة»

اتهم وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، مساء الثلاثاء، الحكومة الصينية بارتكاب «جرائم وإبادة جماعية» ضد مسلمي الأويغور والأقليات الأخرى في تركستان الشرقية «شينجيانغ»، غربي البلاد.

جاء ذلك في تغريدة نشرها عبر حسابه على تويتر، قبل يوم من مغادرته منصبه، لتسلم الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة الديمقراطي جو بايدن.

وقال بومبيو إن «جمهورية الصين الشعبية ترتكب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ (تركستاتن الشرقية)، وتستهدف مسلمي الأويغور وأفراد الأقليات العرقية والدينية الأخرى».

وأضاف أن «هذه الأعمال هي إهانة للشعب الصيني وللأمم المتحضرة في كل مكان. يجب محاسبة جمهورية الصين الشعبية والحزب الشيوعي الصيني».

ولم يتسن الحصول على تعليق فوري من السلطات الصينية، إزاء تصريحات الوزير الأمريكي.

وتسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية منذ عام 1949، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة، وتطلق على الإقليم اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وتشير إحصاءات رسمية إلى وجود 30 مليون مسلم في الصين، 23 مليونا منهم من الأويغور، فيما تؤكد تقارير غير رسمية أن أعداد المسلمين تناهز 100 مليون.

وفي التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان عام 2019، أشارت واشنطن إلى أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال، لمحو هويتهم الدينية والعرقية.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ«معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني»، وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

أخبار تركستان الشرقية

أستراليا تنضم إلى أمريكا وبريطانيا في التضييق على شركات تركستان الشرقية

أستراليا تعلن حظر استيراد السلع من شينجيانغ (تركستان الشرقية)

انضمت أستراليا إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في حظر المنتجات الواردة من شينجيانغ (تركستان الشرقية) ضمن سلاسل التوريد العالمية.

وأوجبت السلطات الأسترالية على الشركة المحلية ضرورة التحقق بشكل صحيح من سلسلة التوريد والموردين لضمان عدم استخدام السلع الواردة من الإقليم الصيني، وذلك وفقًا لما نقلته صحيفة «أوستراليان فاينانشيال ريفيو» عن وزيرة الخارجية ماريز باين خلال مقابلة أجرتها معها.

وتسعى حكومات تلك الدول من خلال هذا التضييق، إلى زيادة الضغط على الصين بشأن معاملة الأقلية المسلمة من الأويغور؛ حيث تقول الولايات المتحدة إن الصين احتجزت أكثر من مليون شخص من الأويغور وغيرهم من الأقليات العرقية والدينية في معسكرات «إعادة التعليم». ورفضت بكين هذه المزاعم مرارا وتكرارا، بحجة أنها تحارب الانفصالية والتطرف الديني في المنطقة.

وقالت المملكة المتحدة هذا الشهر إنها ستفرض غرامات مالية على الشركات إذا أخفت بيانات عن واردات من شينجيانغ (تركستان الشرقية) ، في حين تحركت الولايات المتحدة هذا الأسبوع لحظر دخول جميع منتجات القطن والطماطم من المنطقة، مشيرة إلى مخاوف بشأن العمل القسري وأعمال السخرة.

تدهور العلاقات الصينية الأسترالية

ونقلت الصحيفة عن باين قوله إن أستراليا تشارك الحلفاء الدوليين، مثل المملكة المتحدة، مخاوفهم الجدية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانغ (تركستان الشرقية)، «بما في ذلك ما يتعلق بالعمل القسري والاحتجاز التعسفي»، حيث قال الوزير في التقرير إن الشركات الأسترالية التي تستورد منتجات من شينجيانغ (تركستان الشرقية) تحتاج إلى «توخي الحذر واتباع العناية الواجبة في اختيار سلاسل التوريد والموردين».

وفي الواقع، تدهورت العلاقات بين كانبرا وشريكها التجاري الرئيسي الصين منذ عام 2018، عندما مُنعت شركة «هواوي تكنولوجيز» (Huawei Technologies Co) من بناء شبكة الجيل الخامس (5G) في أستراليا، وتفاقم تدهور العلاقات في العام الماضي بعد أن دعت حكومة رئيس الوزراء سكوت موريسون إلى إجراء تحقيق دولي في منشأ فيروس كورونا.

وردًا على هذا الإجراء، أمرت الصين العام الماضي التجار بالتوقف عن شراء مجموعة من السلع الأسترالية، بما في ذلك الفحم، والشعير، والسكر، والأخشاب، والنبيذ، وجراد البحر.

أخبار تركستان الشرقية

بسبب قمع مسلمي الأويغور.. سيناتورة أمريكية تلغي وكالتها لشركة صينية شهيرة

كشف موقع "فورين لوبي" الأمريكي كواليس قرار السيناتورة المتقاعدة باربرا بوكسر بإلغاء تعاونها مع شركة التكونولوجيا الصينية الشهيرة "هيك فيجن" المتخصصة في إنتاج كاميرات المراقبة والدوائر التلفزيونية المغلقة.

وأعلنت السياسية الديمقراطية المخضرمة باربرا بوكسر أنها سوف تلغي تسجيلها كوكيلة أجنبية للشركة الصينية التي تواجه اتهامات بالضلوع في مخاطر تتعلق بالأمن السيبراني وتسهيل انتهاكات حقوقية ضد مسلمي الأويغور.

جاء ذلك بعد أن أثارت أنباء تسجيلها ردود فعل غاضبة ونداءات عديدة لعضوة مجلس الشيوخ السابقة بالتراجع عن هذا القرار.

وسجلت بوكسر اسمها كوكيلة للفرع الأمريكي لشركة كاميرات المراقبة الصينية العملاقة "هيكفيجن".

وتواجه الشركة المذكورة اتهامات بالتواطؤ مع بكين في ممارسات التجسس على الأويغور بإقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) وفقا لفورين لوبي.

وفي تغريدة لها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بتاريخ 12 يناير الجاري كتبت بوكسر أنها غيرت رأيها بعد أن شاهدت ردود الفعل الشديدة المناهضة لتسجيلها.

وغردت قائلة: "بسبب ردود الفعل الشديدة على تسجيلي، خلصتُ إلى أن مواصلة هذا العمل سيمثل تشتيتا سلبيا لجهودي من أجل المحافظة على الوظائف الأمريكية والارتقاء بالشركة لذلك أعلن سحب تسجيلي".

وكان ذلك هو التسجيل الأول لبوكسر لدى وزارة العدل الأمريكية تحت مظلة قانون تسجيل الوكلاء الأجانب منذ انضمامها لشركة العلاقات العامة "مركيوري بابليك أفيرز" كنائبة لمكتبها في لوس أنجلوس في يناير 2020.

ونصت بنود التعاون بين السيناتورة المتعاقدة والشركة الصينية على تقديم بوكسر "خدمات استشارات إستراتيجية" لصالح "هيكفيجن".

وأفاد فورين لوبي بأن موقع أكسيوس الأمريكي كان له السبق في نشر تقرير حول قرار السيناتورة السابقة بالتراجع عن تسجيلها.

وخدمت بوكسر 24 عاما في مجلس الشيوخ قبل إعلان تقاعدها في نهاية عام 2016.

ورافقت بوكسر سنوات طويلة الرئيس المنتخب جو بايدن في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ.

وتقلدت مناصب قيادية باللجنة المذكورة حيث أشرفت على ملف الصين وحقوق الإنسان.

وبدأت شركة "مركيوري" عملية الترويج لـ هيكفيجن وتمثيلها مقبل 125 ألف دولار شهريا عام 2018 في ظل ضغط متزايد من الكونجرس وإدارة ترامب.

وحظر الكونجرس في العام المذكور المؤسسات الأمريكية الفيدرالية من شراء منتجات هيكفيجن المتعلقة بالمراقبة بسبب مخاوف التجسس والقرصنة.

وفي عام 2019، أضافت وزارة التجارة الأمريكية "هيكفيجن" إلى قائمة الشركات التي يتعين عليها الحصول على موافقة الحكومة الأمريكية إذا أرادت شراء قطع غيار أو مكونات أمريكية الصنع نتيجة لتقارير بشأن انتهاكات حقوقية في شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وكان الناشط الأمريكي الذي ينتمي لعرقية الإيجور روشان عباس قد ناشد بوكسر إعادة النظر في قرارها المؤسف بالتسجيل كوكيلة للشركة.

وتابع في رسالة: "هيكفيجن متواطئة بشكل مباشر مع الدولة الصينية في مراقبة واضطهاد الأويغور داخل وخارج معسكرات الاعتقال".

ومضى يقول: "اختيارك الدخول في بيزنس مع هذه الشركة يعني التواطؤ المباشر مع جرائم النظام الصيني ضد الإنسانية".

يشار إلى أن عباس مؤسس حملة "من أجل الأويغور" التي يقع مقرها بواشنطن.

واستطرد: "باعتبارها سيناتورة خدمت في ملف حقوق الإنسان بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، فإنها تدرك أفضل من الآخرين عواقب ذلك".

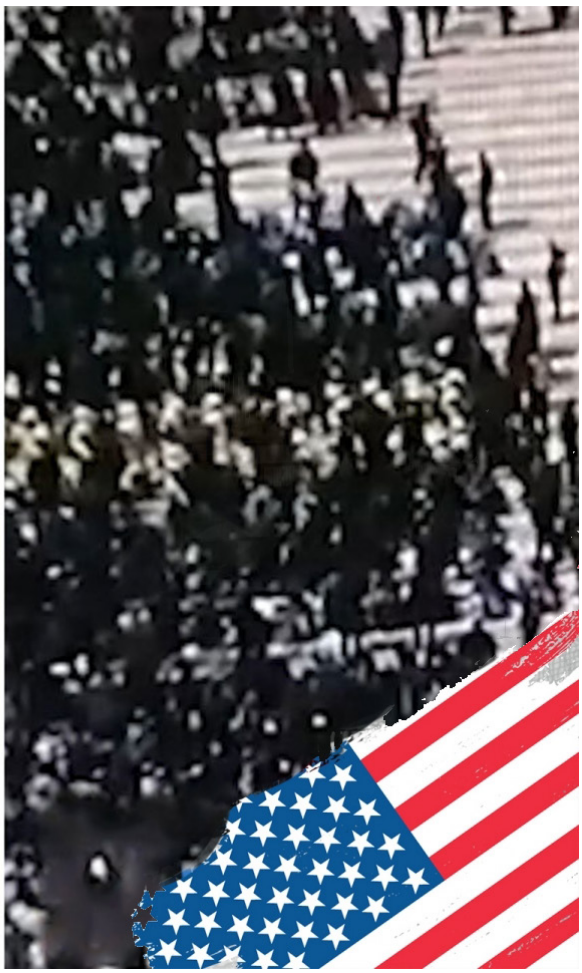

أخبار تركستان الشرقية

بريطانيا تحث الصين على السماح لمراقبين دوليين بتقييم أوضاع الأويغور

بريطانيا تتهم الصين بارتكاب انتهاكات "همجية مروعة" بحق الإيغور

حث وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، الصين على السماح لمراقبين دوليين تابعين للأمم المتحدة بتقييم أوضاع أقلية الأويغور المسلمة في إقليم شينجيانغ.

وكان وزير الخارجية البريطاني، اتهم الصين، قبل أيام بالتورط في "انتهاكات واسعة" بحق أقلية الأويغور.

وتواجه الصين اتهامات باحتجاز الأويغور في معسكرات اعتقال وفرض عمل قسري عليهم وتعذيبهم وتطهيرهم، وهو ما تنفيه بكين.

ونقلت وكالة "فرانس برس" عن راب، اليوم الأحد، أن: مصير الأويغور "مخجل للغاية ومقزز ومروع"

وتعليقا على احتجاج بكين على الاتهامات الموجهة إليها بشأن الأقلية، قال راب إن هناك "وسيلة بسيطة" يمكنها من خلالها أن تكشف حقيقة الأوضاع.

وأوضح راب أن هذه الوسيلة هي أن تسمح بكين لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة هذه المواقع التي يقيم فيها أفراد الأقلية.

وكشف راب عن جهود تبذل من أجل السماح لطرف آخر مرجعي مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للقيام بزيارة إلى الإقليم وتقييم أوضاع الأقلية.

ومثل الإقليم محور تقارير تزعم أن بكين أقامت فيه سلسلة من معسكرات العمل القسري لأعضاء من أقلية الأويغور المسلمة.

وكان بحث جديد أظهر أن ما يزيد عن نصف مليون شخص من أقلية الأويغور المسلمة أرغموا على العمل في حصاد القطن في إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية).

وكانت واشنطن أصدرت قرارا، مطلع كانون الأول/ديسمبر الماضي، بحظر بعض واردات القطن من شينجيانغ (تركستان الشرقية)، مرجعة ذلك إلى أن مصدر هذه الواردات "العمل القسري".

أخبار تركستان الشرقية

تسريب أسماء معارضين لبكين.. الأمم المتحدة في قفص الاتهام (تحقيق للأناضول)

> – الأناضول توصلت إلى معلومات تشير أن تسريب الأمم المتحدة أسماء المعارضين إلى الصين، متواصل وبشكل متكرر منذ مدة طويلة – محتويات رسائل بريدية تظهر أن الصين بوسعها الوصول إلى المعلومات التي ترغب بالحصول عليها دون صعوبات رغم النفي الأممي

– الأناضول توصلت إلى معلومات تشير أن تسريب الأمم المتحدة أسماء المعارضين إلى الصين، متواصل وبشكل متكرر منذ مدة طويلة

– محتويات رسائل بريدية تظهر أن الصين بوسعها الوصول إلى المعلومات التي ترغب بالحصول عليها دون صعوبات رغم النفي الأممي

**** الموظفة الأممية التي كشفت التسريب، إيما رايلي، للأناضول:**

– حياة أولئك الذين أُعطيت أسماؤهم للصين في خطر، وكان من واجبي تسليط الضوء على الموضوع

– الأمم المتحدة تشارك في الجرائم الدولية، وهو عكس ما ينبغي عليها فعله

**** رئيس مؤتمر الأويغور العالمي دولكون عيسى:**

– الصين تستخدم كل الوسائل لمنعنا حتى أنها طردتنا بالقوة من الأمم المتحدة عام 2017

فيما تستمر أصداء الادعاءات المتعلقة بتسريب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أسماء ناشطين ومعارضين إلى الحكومة الصينية، توصلت الأناضول إلى معلومات تشير أن الأمر ما زال متواصلا وبشكل متكرر منذ مدة طويلة.

وحصلت الأناضول على نسخ مراسلات بريد إلكتروني بين موظفي المفوضية، كما أجرت مقابلات مع شخصيات معنية، تتحدث جميعها عن تزويد المفوضية الحكومة الصينية – وبشكل متواصل – بأسماء معارضين لبكين وفي مقدمتهم نشطاء من أقلية الأويغور، رغم ادعاءات الأمم المتحدة عكس ذلك.

وتظهر المعلومات أن مكتب المفوضية، زوّد الصين مرارا في الماضي، بأسماء المعارضين والنشطاء المشاركين في فعاليات كالندوات والمؤتمرات والجلسات الخاصة، وأن هذا الإجراء لا يزال متواصلا في الوقت الراهن، رغم عدم إقرار الأمم المتحدة بذلك.

وترى بعض المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان وبينها «هيومن رايتس ووتش» و«يو إن واتش»، أن هذا الإجراء المتبع من قبل الأمم المتحدة، من شأنه تعريض حياة أسر وذوي المعارضين والنشطاء الصينيين للخطر أيضا.

**** موظفة أممية تكشف تسريب أسماء معارضين للصين**

وأثارت الادعاءات بهذا الخصوص، جدلا واسعا عقب منشورات

المحامية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، إيما رايلي، الموظفة بالمفوضية الأممية، نشرتها عبر حسابها على «تويتر».

وقالت رايلي للأناضول، إنه يتم تزويد الحكومة الصينية بأسماء المعارضين ولاسيما الأويغور المشاركين في فعاليات مجلس حقوق الانسان، وأشارت أن الأمم المتحدة فتحت تحقيقا بحقها لإفشائها هذا الأمر وخططت لفصلها من العمل نهائيا.

ولفتت إلى أنها بدأت العمل في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عام 2012، وأنه تم كف يدها عن العمل عقب قيامها بالإبلاغ عن المراسلات بين دبلوماسيين صينيين وموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

** رسائل بريدية حصلت عليها الأناضول تؤكد ادعاءات «التسريب»

وتظهر مراسلات البريد الإلكتروني التي أطلعت رايلي مراسل الأناضول عليها، أن الأمم المتحدة زودت بعثة الصين بـ«أسماء المعارضين» بشكل متكرر.

ففي رسالة بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2012، يطلب دبلوماسي من البعثة الصينية لدى الأمم المتحدة، من موظف الاتصال المعني بالمنظمات المدنية في المفوضية، تزويده بمعلومات «كما جرت العادة» فيما إذا كان هناك مشاركون من بين قائمة الأسماء التي أرسلها، في أعمال الجلسة الـ21 لمجلس حقوق الانسان.

بدوره، يرد الموظف الأممي على رسالة الدبلوماسي الصيني بالقول إن: «دولقون عيسى، من بين الشخصيات المشاركة».

وفي رسالة أخرى للدبلوماسي الصيني عام 2013، طلب مجددا تزويده بأسماء المشاركين في الجلسة المقبلة، قائلا: «لقد جرى تعاون جيد للغاية بين البعثة الصينية وقسمكم خلال الجلسات الماضية».

وبينما استمرت المراسلات، تلقى الموظفون المتعاونون مع بعثة بكين دعوة للمشاركة في مأدبة غداء، من قبل المندوب الصيني لدى الأمم المتحدة.

وفي معرض رده على رايلي، قال روبرت كولفيل، المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في 14 يناير/كانون الثاني الجاري، إن مزاعمها تتعلق بـ«ممارسة سابقة» جرت بشكل «محدود» قبل 2015، نافيا حدوث ذلك الآن.

وشدد على أنه «على مدى السنوات الخمس الماضية، لم تؤكد المفوضية أسماء الناشطين المعتمدين لحضور جلسات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لأي دولة».

وبالرغم من هذا النفي فإن محتويات رسائل البريد الإلكتروني تظهر أن الصين بوسعها الوصول إلى المعلومات التي ترغب في الحصول عليها، دون صعوبات.

وفي ذات السياق، يظهر بيان صحفي صادر عن المفوضية عام 2017، أن البعثة الصينية تطلب باستمرار التأكد من قوائم أسماء (المشاركين في الفعاليات)، وأن المفوضية مستمرة في مشاطرة الأسماء في حال تحقق «الشروط اللازمة».

وقالت المفوضية في بيانها بتاريخ 2 فبراير/شباط 2017: «مسؤولون صينيون وغيرهم يسألون مكتب حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فيما إذا كان أعضاء بعض المنظمات المدنية سيشاركون في جلسات مجلس حقوق الإنسان أم لا، قبل أيام أو أسابيع».

وأضاف بيان المفوضية: «والمكتب بدوره لا يؤكد تلك المعلومات لحين استكمال إجراءات الاعتماد الرسمية (بخصوص المشاركين) والتأكد من عدم وجود تهديد أمني صريح».

** «الأمم المتحدة تواصل تزويد الصين بأسماء المعارضين»

وفي تصريحات للأناضول، أكدت رايلي، أن الأمم المتحدة لا تزال تزود الصين بأسماء المعارضين.

وأضافت: «حاليا لا أقوم بعمل ما، والأمم المتحدة تواصل دفع راتبي، لكن ليس لدي مسمى وظيفي، فلا يجرؤون على طردي من الوظيفة لأنهم يعلمون أني أقول الحقيقة، ولكنهم في نفس الوقت لا يكلفونني بأي عمل».

وأوضحت أنها علمت بقيام مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بتسريب أسماء المعارضين والنشطاء إلى دبلوماسيين صينيين، لأول مرة، في فبراير 2013.

وأفادت بأنها سارعت لإعداد تقرير حول الموضوع دون تضييع وقت، وأبلغت مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ذلك الوقت، والاتحاد الأوروبي بالأمر.

وقالت إن موظفا في المفوضية قدّم «معلومات كاذبة» للاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد لم يتابع الموضوع.

كما لفتت إلى أنها أبلغت دولا مثل الولايات المتحدة وألمانيا وأيرلندا، موضحةً أن العديد من تلك الدول قالت لها إن «الأمم المتحدة تكذب علينا».

وأكدت أنها بدورها أطلعتهم على المراسلات البريدية (بين المفوضية والصين) وكشفت لهم عن الأسماء التي تم تزويد بكين بها.

وذكرت أنها توصلت إلى معلومات تفيد بتزويد الصين بأسماء ما بين 50 إلى 70 معارضا من قبل الأمم المتحدة، وأن نحو 8–9 منهم يحملون الجنسية الأمريكية و5–6 يحملون الجنسية الألمانية، حيث أبلغت كلا البلدين (الولايات المتحدة وألمانيا) بالإجراء المتبع من قبل المفوضية (تسريب الأسماء).

وأشارت إلى أن هذا الإجراء يعني قيام المفوضية بتزويد الصين بأسماء مواطني دول أخرى في الوقت ذاته، ويمثل قضية دبلوماسية كبيرة.

وأعلنت وجود قضية بينها وبين الأمم المتحدة مرفوعة لدى محكمة المنظمة للمنازعات، حيث أن مسؤول الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

(لم تذكر اسمه) «لا يزال يواصل الكذب» خلال الجلسات.

وقالت إن تصريح كولفيل، المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حول انتهاء هذا الإجراء منذ 2015، «لا يعكس الحقيقة».

وأردفت: «الأمم المتحدة، أفادت باستمرار هذه الممارسة، في بيان صحفي صادر عام 2017، وفي جلسة محكمة عام 2019».

وتساءلت: «إذا كان هذا الإجراء قد انتهى بالفعل في 2015، لماذا اعترفوا بأنه ما زال مستمرا في بيان صحفي عام 2017 وفي المحكمة عام 2019؟».

وأكدت رايلي مستنكرةً، أنه ليس من حق مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تزويد الحكومة الصينية بأسماء نشطاء معارضين لسياستها.

واستطردت: «وفقا لتعليمات مجلس حقوق الإنسان، إذا أرادت أي دولة معرفة من حضر في الاجتماعات، فيجب عليها الحصول على موافقة من الدول الأعضاء في إدارة المجلس، والصين انتهكت هذه التعليمات».

وتابعت: «حياة أولئك الذين أُعطيت أسماؤهم للصين في خطر، وبدوري كموظفة في مجال حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كان من واجبي تسليط الضوء على هذا الموضوع».

وذكرت أن اسم رئيس مؤتمر الأويغور العالمي دولقون عيسى، الذي شارك في فعاليات مجلس حقوق الإنسان خلال الأعوام 2016–2019، تم إعطاؤه للصين أيضا.

ولفتت أن عيسى قدم شهادة لصالحها خلال جلسات المحكمة في قضيتها مع الأمم المتحدة، وأنه تعرض للتوقيف مرات عديدة في أوروبا بضغط صيني.

وأفادت بأن السلطات الصينية اعتقلت شقيق عيسى في الصين، وطلبت منه عدم الدفاع عن حقوق الأويغور، مضيفة أنه نتيجة لذلك تم منع عيسى من دخول الأمم المتحدة لعدة مرات.

** معظم النشطاء من أتراك الأويغور

وقالت رايلي، إنه «لأسباب أمنية لا تستطيع الصين نشر أسماء النشطاء الذين انتقمت منهم»، لافتة إلى أن معظمهم من الأتراك الأويغور.

وأشارت إلى أن الحكومة الصينية أرهبت أسر النشطاء والمعارضين من الأويغور والتبت وهونغ كونغ، حيث تم نشر تقارير حول الاعتقالات.

وأكدت أن هناك أدلة واضحة على أن «عوائل الناشطين والمعارضين الذين سُلمت أسماؤهم إلى الصين من الأمم المتحدة، تم احتجازهم في معسكرات اعتقال وتعرضوا للعنف الجنسي وأجبروا على العمل القسري».

وشددت على أن تزويد الصين بأسماء الناشطين والمعارضين لسياساتها، هو بمثابة جعل أسرهم «هدفا» للحكومة الصينية و»اشتراكا في جرمها».

وذكرت المحامية أنها ربحت القضية المرفوعة ضدها في الجلسة الأولى لمحكمة الأمم المتحدة، موضحةً أن القاضي حكم بأن ممارسات المفوضية السامية لحقوق الإنسان كانت «غير قانونية».

واستدركت: «الأمم المتحدة لم تقبل قرار القاضي، وضغطت عليه لكي يصرف النظر عن القضية».

وأفادت بأن القضية المرفوعة ضدها ما زالت مستمرة، ولا يمكنها الحصول على حقوقها القانونية إلا في محكمة الأمم المتحدة لأنها من موظفيها.

** «الأمم المتحدة شريكة في الجرائم الدولية»

وحول السبب الذي دفعها لإبلاغ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن تلك الممارسات، عللت رايلي ذلك بأن «الأمم المتحدة تشارك في الجرائم الدولية، وهو عكس ما ينبغي عليها فعله».

من جانب آخر، أكد رئيس مؤتمر الأويغور العالمي دولقون عيسى، للأناضول، أن الشرطة حاولت إخراجه والناشطة الأويغورية ربيعة قادر وغيرهم من الأويغوريين، عندما أرادوا الدخول لحضور اجتماع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 2013، وكان ذلك بضغط صيني.

** الصين طردتنا بالقوة من الأمم المتحدة في 2017

وأردف عيسى: «الصين تستخدم كل وسائلها لعرقلتنا، حتى أنهم طردونا بالقوة من الأمم المتحدة من قبل شرطة نيويورك في 2017».

وذكر أن الصين اتهمته بـ»الإرهاب» وحاولت الضغط لمنعه من الدخول (إلى مقر الأمم المتحدة) في 2018.

وأشار الناشط الأويغوري أيضا إلى توقيفه في 2017 قبل اجتماع في إيطاليا «تحت ضغط صيني».

** انقطاع التواصل مع العائلة

وحول عائلته، قال عيسى إن والدته توفيت في 2018 في المعسكر، كما علم بوفاة والده من الصحافة.

وأضاف: «أخي الأصغر مفقود منذ 2016، فيما اعتقلوا أخي الأكبر وحُكم عليه بالسجن»، مشيرا إلى أنه فقد الاتصال بأسرته بأكملها.

ومنذ عام 1949 تسيطر الصين على إقليم تركستان الشرقية، وهو موطن أقلية الأويغور التركية المسلمة البالغ عددها 23 مليون نسمة، وتطلق على الإقليم اسم «شينجيانغ»، أي «الحدود الجديدة».

وسبق أن ذكرت وزارة الخارجية الأمريكية، في تقريرها السنوي لحقوق الإنسان 2019، أن الصين تحتجز المسلمين بمراكز اعتقال لمحو هويتهم الدينية والعرقية، وتجبرهم على العمل بالسخرة.

غير أن الصين عادة ما تقول إن المراكز التي يصفها المجتمع الدولي بـ»معسكرات اعتقال»، إنما هي «مراكز تدريب مهني» وترمي إلى «تطهير عقول المحتجزين فيها من الأفكار المتطرفة».

أخبار تركستان الشرقية

خارجية بريطانيا حضت الصين على السماح لمراقبين أمميين بتقييم وضع «الأويغور»

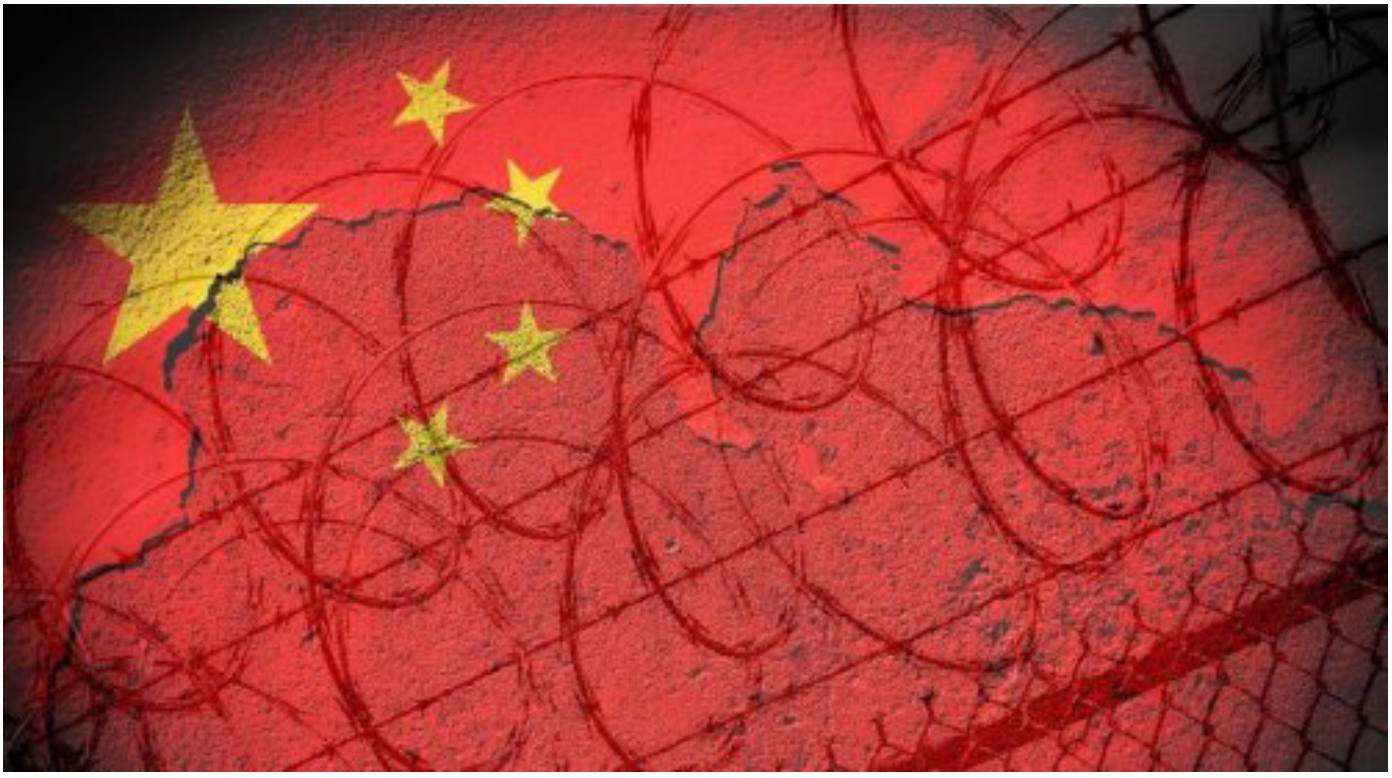

شدّد وزير الخارجيّة البريطانيّة دومينيك راب على أنّ «مصير أقليّة «الأويغور» المسلمة مخجل للغاية ومقزّز ومروّع».

ولفت في تصريح، أنّه «إذا كانت الصين تحتجّ على الاتهامات الموجّهة إليها، فهناك وسيلة بسيطة يمكنها من خلالها أن توضح الأمر، وهي السماح لمفوّض الأمم المتحدة ل حقوق الإنسان بزيارة مواقع الأقليّة والوصول إليها». وعمّا إذا كان ينبغي تصنيف ما يتعرّض له الأويغور بـ«الإبادة»، أوضح راب أنّ «على القضاء أن يحدّد ذلك».

يُذكر أنّ هذا الأسبوع، اتّخذت بريطانيا الّتي ندّدت بـ«همجيّة» النظام الصيني، تدابير تمنع وصول البضائع المرتبطة بالعمل القسري الّذي يُزعم أنّ بكين تفرضه على أفراد هذه الأقليّة، إلى المستهلكين البريطانيّين. وفي مواجهة الاتهامات باحتجاز الأويغور في معسكرات اعتقال وفرض عمل قسري عليهم وتعذيبهم وتطهيرهم، دعا السفير الصيني لدى الأمم المتحدة تشانغ جون، بريطانيا إلى «الكفّ عن التدخّل في الشؤون الداخليّة للصين».

تورطت شركة هواوي الصينية في الإبادة الجماعية في تركستان الشرقية، حيث زودت النظام الصيني بتقنية التعرف على وجوه الأويغور.

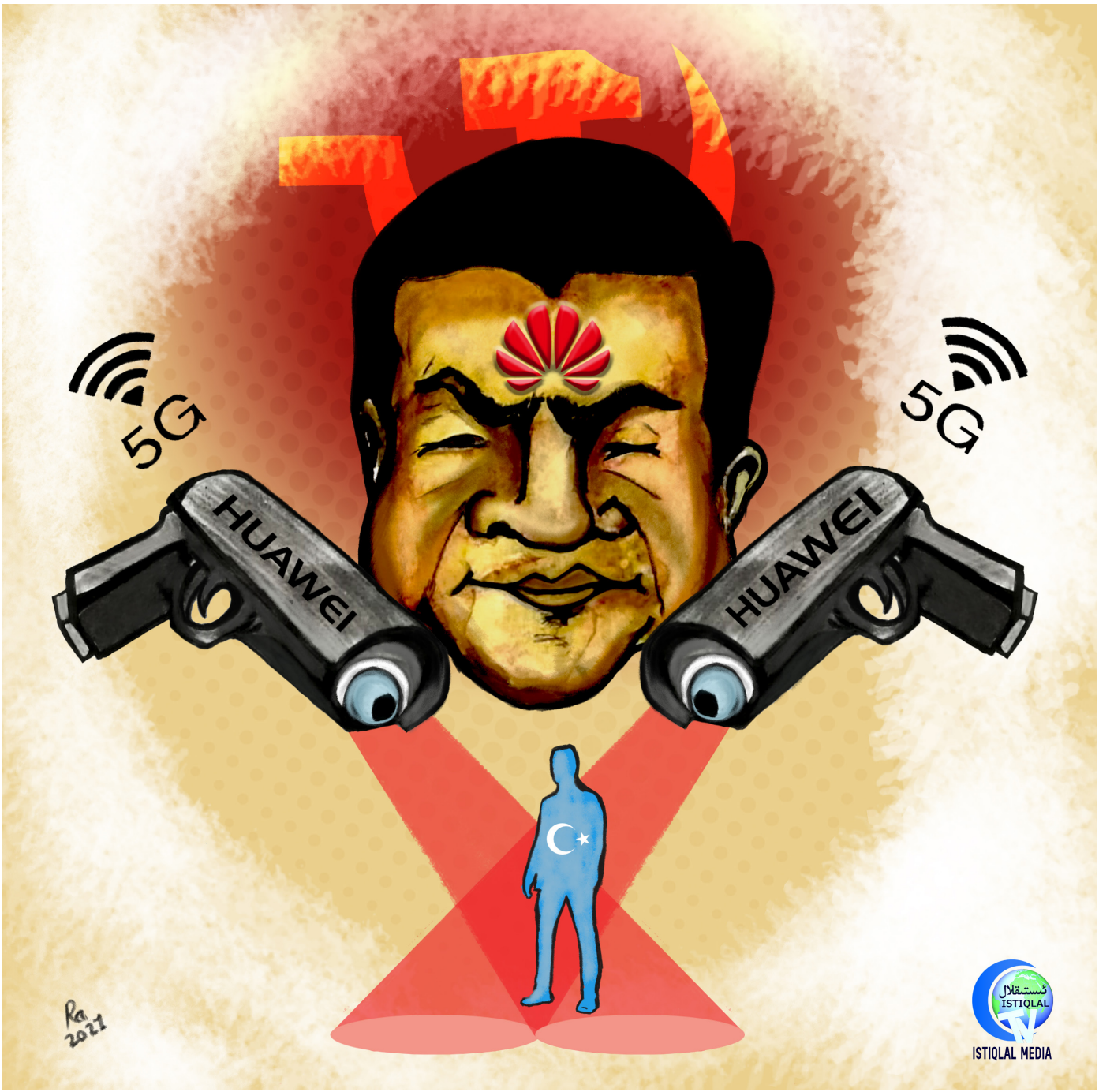

معلومات للتواصل
Adres: Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan: 2
Küçükçekmece / İSTANBUL
Tel: +90 212 540 31 15 Gsm: +90 553 895 19 33
+90 541 797 77 00 info@turkistanmedia.com